وبتتبع ما أحدثت الأزمة الإقتصادية من أثار مبناه فى الأصل على ما ترتب على إنهيار السوق العقارى بالولايات المتحدة الأمريكية وبربط ذلك بحالة الترابط الإقتصادى بين الكيانات الإقتصادية الكبرى فى العالم سواء عن طريق إرتباط المصالح الإقتصادية أو بناءا على سياسة السوق الحر المتبعة كنظام عالمى كل ذلك أدى لتنامى أثار تلك الأزمة التى احدقت بالولايات المتحدة لتصدم معها الكيانات الإقتصادية الكبرى فى العالم والتى لم تفق حتى الأن من تلك الصدمات المتتابعة فى دولة تلو الأخرى فما يحدث حتى الآن من الممكن أن نطلق عليه نوع من المسكنات حتى يتم إيجاد حل لتلك المعضلة التى كان منبعها الرئيسى التمادى فى سياسة الإقراض ثم الإقراض ثم الإقراض دون أن يكون لدى البنوك والجهات الكبرى ما يكفى كغطاء لتلك المديونيات.

مما تقدم نوضح كيف جرت دراستنا :

بداية فقد تطرقنا للتمويل العقارى ونوضح ماهيته وعناصره والجهات القائمة عليه أى الأطراف الداخلة فى إتفاق التمويل العقارى والجهات التى تقوم بالرقابة على نشاط التمويل العقارى المصرى دون محاولة للتوسع فى ذلك بل مجرد صورة توضيحية عن طبيعة ما نتعامل معه ، ومن ذلك إنتقلنا إلى محاولة توضيح طبيعة سوق التمويل العقارى فى كل من الصين والهند ، لنعرض من خلالهما تطور السوق العقارى بوجه عام والتمويل العقارى بوجه خاص ومدى إرتباط إقتصاد كل من البلدين بالتمويل العقارى وقدرتهم على تغطية الحاجة السكانية المتزايدة لديهم ، وقد تم ذلك فى إطار توضيحى لطبيعة دراستنا حيث إنتقلنا بعد ذلك لمنحى أخر ، بالسعى لتوضيح الجرائم التى ادت لإنهيار سوق التمويل العقارى وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعد ذلك النشاط به نشاط عتيق ومؤثر بشكل جذرى على الإقتصاد الأمريكيى ، وسنعرض كوجه عامة نشاط التمويل العقارى الفرنسى وبعض الجرائم التى طالت نشاط التمويل العقارى هناك ، غير أننا نود التوضيح أنه طالما طبيعة رسالتنا وما يخدمه هو التعمق فى جرائم التمويل العقارى الأمريكيى فالأولى بنا التوسع فى ذلك